الفرق بين المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية

المعيار	المركزية الإدارية	اللامركزية الإدارية
من حيث المفهوم	حصر أو تركيز الوظيفة الإدارية في يد سلطة واحدة للبت النهائي في جميع الاختصاصات الداخلة في الوظيفة الإدارية بواسطة الحكومة في العاصمة أو ممثليهم في الأقاليم	توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في العاصمة وهيئات محلية أو مرفقية مستقلة، على ان تخضع هذه الأخيرة لرقابة السلطة المركزية
من حيث الأنواع	- تركيز إداري - عدم تركيز اداري	- لا مركزية إدارية إقليمية - لا مركزية إدارية مرفقية
من حيث الأركان	- حصر وتجميع الوظيفة الإدارية في يد سلطة واحدة . - الخضوع لنظام السلطة الرئاسية.	- الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية. - أن يعهد بالإشراف على هذه المصالح إلى هيئات محلية مستقلة. - الخضوع لنظام الوصاية الإدارية
من حيث أنواع الرقابة	رقابة قبلية وبعدية ليست بحاجة لوجود نص يقررها بحكم العلاقة التنظيمية التبعية التي تربط الرئيس بالمرؤوس وتتجلى مظاهرها في: الرقابة على الأشخاص(النقل، الترقية، التأديب) والرقابة على الأعمال سابقة(سلطة التوجيه) ولاحقة(سلطة الاجازة أو الرفض أو التعديل أو الحلول).	رقابية بعدية فقط تتطلب وجود نص يقررها وتتجلى في : الرقابة على الهيئات (التوقيف والحل) الرقابة على الأعضاء وممثلي الهيئات(التوقيف ، الإقالة، العزل) والرقابة على الأعمال (التصديق ، الإلغاء، الحلول)
من حيث المزايا	- يساعد على نشر نفوذ الحكومة المركزية. - تحقيق المساواة والعدالة بين الأفراد في تقديم خدماتها مما يدعم وحدة الدولة السياسية. - توحيد نمط التسيير الإداري.	- تكريس للديمقراطية التشاركية . - التخفيف من العبء الواقع على الدولة في تلبية الاحتياجات العامة. - تقريب الإدارة من المواطن. - السرعة في تقديم الخدمات
من حيث العيوب	- المساس بمبدأ الديمقراطية التشاركية. - المساس بمبدأ المساواة وعدم مراعاة الاحتياجات المختلفة من منطقة إلى أخرى.	- تطبيقه بشكل مطلق يؤدي الى تهديد وحدة الدولة السياسية نتيجة تفضيل المصلحة المحلية على المصلحة الوطنية. - المساس بوحدة التسيير الإداري ويكلف نفقات كبيرة تتحملها الخزينة العمومية.

	- العجز في تلبية الحاجات العامة من المركز، وحتى وان تم تلبيتها فإنها تتسم بعدم الفعالية.	- بسبب نقص تأهيل وخبرة الهيئات المحلية فإن ذلك قد يؤدي الى سوء التسيير الإداري أو سيطرت بعض القوى من أصحاب النفوذ والمال، لتصبح الهيئات المحلية بؤر لتحقيق المصالح الخاصة.
من حيث المبررات	**مبررات عدم التركيز الاداري هي:** – عدم تمكن السلطة المركزية في التحكم في كل كبيرة وصغيرة في أقاليم الدولة، كثرة انشغالات المواطنين وكثرة اتصال المواطنين بالإدارة. و الرغبة في تحقيق السرعة والفعالية في أداء النشاط الإداري	مبررات نظام اللامركزية الإدارية هو اشراك المواطنين عن طريق الانتخاب في تسيير شؤونهم المحلية. **ان الانتقادات الموجهة لنظام اللامركزية الإدارية والمركزية الإدارية غير منطقية حاصة عندما لا يتم العمل بهما بشكل مركز أو مطلق بل يتم العمل بنظام اللامركزية تحت رقابة وإشراف نظام المركزية الإدارية**